تعزيز تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) المتعلق باستمرارية الوحدة الاقتصادية باستعمال نموذجي Kida and Z-Score

دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في اقليم كوردستان العراق

م.د. دلير موسى أحمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل
dler.ahmed@su.edu.krd

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان دور أنموذجي (Kida & Z-Score) في التنبؤ بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار او عدمه مما يساعد المدقق في الحصول على تأكيدات اضافية متعلقة بالمعيار التدقيق الدولي (570)، بالتطبيق على عينة من المصارف في اقليم كوردستان العراق المدرجة في سوق الاوراق المالية العراقية، وقد شملت الدراسة الاعوام (2012-2015)، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها انه يمكن استخدام أنموذجي (Kida & Z-Score) من قبل المدقق للتاكد من استمرارية الوحدة الاقتصادية او عدمها حيث يمكن الاعتماد على مخرجات الأنموذجين في تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية كما قدم الباحث مجموعة من التوصيات منها ضرورة استخدام أنموذجي (Kida & Z-Score) من قبل المدقق لتقييم مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في نشاطها باعتبارهما من الادوات الفاعلة والتي تتصف بالدقة والسهولة والتي يمكن ان تساهم في تسهيل تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) المتعلق باستمرار الوحدة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: معيار التدقيق الدَّولي رقم (570)، الاستمرارية.

Enhancing the application of International Standard on Auditing (570) related to the Entity Going Concern using the Kida & Z-Score models

An applied study on a sample of banks in the Kurdistan Region of Iraq

Lecturer Dr. Dler Musaa Ahmed
College of Administration and Economics
Salahaddin University/Erbil

Abstract:

The research aims to show the role of two models Kida and Z-Score in predicting the ability of the entity to continue or not, which helps the auditor in obtaining additional assurance related to the International Standard on Auditing (570), by applying to a sample of banks in the Kurdistan region of Iraq listed in the Iraq Stock Exchange. The study included the years (2012-2015), and the researcher reached a set of conclusions, the most important of which can be used two models Kida and Z-Score by the auditor to ensure the entity to continue or not because the outputs of two models can be reliable in determining the ability Entity on continuity. As the researcher presented a set of recommendations, including the need to use Kida and Z-Score models by the auditor to assess the extent of the Entity is estimated to continue its activities as

effective tools and are characterized by precision and ease and facilitate the application of International Standard on Auditing (570) related to the Going Concern.
Keywords: International Standard on Auditing- ISA 570, Going Concern.

المقدمة

من المعرف إن الهدف الرئيسي لتدقيق حسابات اي وحدة الاقتصادية هو إبداء الراي الفني المحايد في التقرير حول عدالة ومصداقية القوائم المالية لاعتماد العديد من الاطراف ذات المصلحة على تقرير المدقق في اتخاذ قراراتهم، ولكن وبعد اصدار الاتحاد الدولي للمحاسبين، معيار التدقيق الدَّولي رقم (570) المتعلق باستمرار الوحدة الاقتصادية، فلقد تعدى ذلك الهدف حيث اصبح من ضمن المسؤليات الملقاة على عاتق المدقق ضرورة ابداء الراي حول قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية في المستقبل حيث تعمل جميع الوحدات الاقتصادية في الوقت الحالي في ظل ظروف وبيئة محفوفة بالمخاطر الكثيرة والمتنوعة وهو ما يجعلها مهددة دائما باحتمالات الفشل المالي وعدم القدرة على الاستمرار في المستقبل.

ويبين معيار التدقيق الدَّولي رقم (570) المتعلق باستمرار الوحدة الاقتصادية العديد من المؤشرات التي يمكن ان يعتمد عليها المدقق لاكتشاف حالات الشك باستمرارية الوحدة الاقتصادية ومنها المؤشرات الماليَّة، والمؤشرات التشغيليَّة، اضافة الى مؤشرات أخرى، ومن الجدير بالذكر ان هناك العديد من النماذج الاحصائية الكمية التي تم تطويرها من قبل الباحثين والتي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المالي وقدرة الوحدة الاقتصادية في الاستمرار في المستقبل ومن اهمها نموذجي (Kida & Z-Score) والتي يمكن للمدقق ان ياخذ بها لازالة الشك المتعلق باستمرارية الوحدة الاقتصادية وتسهيل تطبيق معيار التدقيق الدَّولي رقم (570) المتعلق باستمرار الوحدة الاقتصادية.

وسيتم في هذا البحث تناول هذا الموضوع من خلال ثلاث محاور، خصص المحور الاول منه لطرح الإطار النظري لمعيار التدقيق الدَّولي رقم (570) المتعلق باستمرار الوحدة الاقتصادية فيما تطرق المحور الثاني منه للنماذج الاحصائية الكمية للتنبؤ بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار كما تم تخصيص المحور الثالث منه للجانب التطبيقي للبحث. وبناءً على ماسبق تم اتباع المنهجية التالية:

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في ان الوحدات الاقتصادية في اقليم كوردستان العراق تزاول نشاطها في ظل ظروف تسودها حالة عدم التاكد والمنافسة اضافة الى ما يمر به اقتصاد البلد من الازمات المالية ،عليه فان تلك الوحدات غالبا ما تكون مهددة بالفشل والافلاس وعدم الاستمرار في المستقبل، لذا يتعين على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار تلك الظروف والأحداث التي يمكن أن تعبّر عن إمكانية عدم استمرار الوحدة الاقتصادية في المستقبل القريب وهو ما يستوجب من المدقق وفي ظل معيار التدقيق الدَّولي رقم (570) ان يقوم باجراءات التدقيق اللازمة والإضافية للحصول على تأكيدات جديدة وازالة الشك حول عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار أو إثباته.

فرضية البحث: البحث يستند الى فرضية رئيسية مفادها:

ان لاستخدام أنموذجي (Kida & Z-Score) الأثر على تعزيز تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) المتعلق باستمرار الوحدة الاقتصادية.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان دور أنموذجي (Kida & Z-Score) في التنبؤ بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار او عدمه مما يساعد المدقق للحصول على تأكيدات اضافية متعلقة بالمعيار التدقيق الدولي (570) المتعلق باستمرار الوحدة الاقتصادية.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في ان استخدام أنموذجي (Kida & Z-Score) في التنبؤ بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار او عدمه يعد بمثابة تاكيدات اضافية للمدقق عند مزاولته لعمله وفق معيار التدقيق الدولي (570).

منهج البحث: لأجل تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

مصادر البيانات: لأجل اكتمال البحث تم اعتماد على المصادرالتالية:

اولاً: المصادر الثانوية (الجانب النظري): عن طريق استخدام المصادر المتوفرة من الرسائل الجامعية والابحاث والدوريات والكتب التي تتناول هذا الموضوع.

ثانياً: المصادر الاولية (الجانب العملي): من خلال استخدام بيانات القوائم المالية المنشورة لعينة البحث لتطبيق أنموذجي (Kida & Z-Score).

مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث من القطاع المصرفي في اقليم كوردستان، وتم اختيار مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ومصرف جيهان الاستثمار والتمويل الاسلامي كعينة البحث لتوفر البيانات المالية لهم، ويغطي البحث المدة من 2012-2015

المحور الاول: الإطار النظري لمعيار التدقيق الدَّولي رقم (٥٧٠) المتعلق باستمرار الوحدة الاقتصادية

على أثر ازدياد النقاش الحاد في الآونة الاخيرة لدور المدقق الخارجي في الابلاغ عن احتمال عدم استمرار الوحدة الاقتصادية واخفاق المدقق الخارجي في اكتشاف اخطاء جوهرية مؤثرة على نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، أصدر المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB) المعيار الدولي للتدقيق رقم 570، المتعلق بفرض الاستمرارية (الشيخ، ٢٠٠٨: ٧٧).

ومن الجدير بالذكر ان فرض الاستمرارية يعد من الفروض الرئيسية في المحاسبة والتي يفترض توفرها في جميع الوحدات الاقتصادية بغض النظر عن الانشطة التي تمارسها تلك الوحدات الاقتصادية (صناعي، تجاري، زراعي او خدمي)، حيث وفي ظل فرض الاستمرارية فان الوحدة الاقتصادية تقوم بشراء موجوداتها لاجل استخدامها في العمليات التشغيلية وليس لأجل اعادة البيع، وكذلك فان العديد من المبادىء والاسس المحاسبية في إطار نظرية المحاسبية بنيت على أساس فرض الاستمرارية. حيث يعتبر فرض الاستمرارية في الادب المحاسبي ان الوحدات الاقتصادية تستمر في انشطتها في المستقبل، ولن يقوم بتصفية موجوداتها. ولكي تستمر الوحدة الاقتصادية في اعمالها يجب ان يكون قادرة على اتساع انشطتها ومواردها وتحقيق اهدافها والوفاء بالتزاماتها دون تكبد خسائر فادحة لحقوق الملكية، كما ان فرض الاستمرارية يعتبر من المفاهيم الرئيسية التي يتم اعداد وافصاح التقارير المالية عل اساسها (المومني وشويات، ٢٠٠٨: ١٤٣). ويتم اعداد التقارير المالية على اساس فرض الاستمرارية حيث يفترض ان الوحدة الاقتصادية سوف تستمر في انشطتها في المستقبل مالم تنوي الوحدة الاقتصادية ايقاف انشطتها او اجراء تصفية لموجوداتها، وبموجب فرض الاستمرارية يتم استخدام اسس خاصة لقياس وتسجيل الموجودات والمطلوبات لكون ان الوحدة الاقتصادية قادرة على ان تحافظ على موجوداتها والوفاء

بمطلوباتها في السياق الطبيعي للنشاط، وفي حالة عدم توفر فرض الاستمرارية قد تتغير اسس القياس المتعلقة بالموجودات (IAASB, 2017: 814).

أما ما يخص فرض الاستمرارية في التدقيق فعلى المدقق أن يبدي رايه في تقريره حول امكانية الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في نشاطها في المستقبل، حيث أنه في ظل المخاطر التي تواجهها الوحدة الاقتصادية، فقد أصبح رأي المدقق بشأن امكانية الوحدة الاقتصادية على الاستمرار من الأمور الاساسية، حيث يعتمد هذا الرأي على مدى قدرته في الحكم على درجة الأهمية النسبية لظروف عدم التأكد (شريقي، ٢٠١٦: ٢٢٨) وفقًا للمعيار الدولي للتدقيق (570) تتمثل مسؤولية المدقق الخارجي في الحصول على ادلة واثباتات كافية لمدى ملاءمة استخدام ادارة الوحدة الاقتصادية لافتراض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية واستنتاجات المدقق حول اذا ما كان هناك عدم يقين لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار ،كما يوفر المعيار توجيهات بشأن أهداف المدقق، والتي يجب أن تتمثل في: (Socol, 2010: 293)

١. الحصول على أدلة التدقيق المناسبة والكافية بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لافتراض الاستمرارية في إعداد البيانات المالية.
٢. على المدقق ان يستنتج، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين مادي فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف على قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المستقبل
٣. تحديد الآثار المترتبة على تقرير المدقق.

المؤشرات التي قد تلقي شكاً كبيراً بشأن قدرة الوحدة الاقتصادية على البقاء كوحدة اقتصادية مستمرة: اشار معيار التدقيق الدولي رقم 750 فيما يتعلق بالتطبيق والمواد التفسيرية الاخرى المتعلقة بإجراءات تقدير الخطر والانشطة ذات العلاقة (الفقرة ١٣أ) الى مجموعة من المؤشرات التي يمكن ان تساعد مدققي الحسابات في الكشف عن حالات الشك الكبيرة والبالغة حولة امكانية استمرار الوحدة الاقتصادية في نشاطها، وبحسب هذا المعيار تم تحديد المؤشرات التالية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٢: ١٧٠)، (IFAC, 2010: 551- 552)

اولاً. مؤشرات مالية: وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

١. الالتزامات الصافية الحالية.
٢. القروض محددة المدة ذات موعد الاستحقاق القريب او مدى الاعتماد على تمويل الموجودات طويلة الامد بالقروض قصيرة الامد.
٣. مدى الاعتماد على قوة الدعم للدائنون.
٤. التدفقات التشغيلية السالبة الواردة في التقارير المالية السابقة او اللاحقة.
٥. المؤشرات السلبية المالية الاساسية.
٦. الخسائر التشغيلية البالغة او الانخفاض الواضحى في قيمة الموجودات المولدة للتدفقات النقدية.
٧. توقف التوزيعات او تاخيرها.
٨. عدم امكانية تسديد مستحقات الدائنين في مواعيد استحقاقها.
٩. عدم امكانية الايفاء بالشروط الواردة بعقود الاقراض.
١٠. التحول الى نظام الدفع عند الاستلام بدلا من نظام الائتمان من المعاملات مع المجهزين.
١١. عدم امكانية الحصول على التمويل اللازم لتطوير المنتجات الجديدة او الاستثمارات الاخرى.

ثانياً. مؤشرات تشغيلية:

١. رغبة او اتجاهات الادارة الوحدة الاقتصادية في تصفية الوحدة الاقتصادية او ايقاف نشاطاتها.
٢. حالة الفراغ في المناصب العليا بالادارة وعدم وجود البديل الملائم.
٣. خسارة الوحدة الاقتصادية لـ (سوق رئيس، مجهزون اساسيون، حقوق امتياز والحق في الرخصة).
٤. المشاكل المتعلقة بالعمال والموظفين في الوحدة الاقتصادية.
٥. القصور في الحصول على تجهيزات ضرورية.
٦. وجود منافسين جدد مؤثرين على سوق الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً. مؤشرات أخرى:

١. عدم الوفاء بـ (متطلبات حقوق الملكية، المتطلبات القانونية او التنظيمية).
٢. كثرة القضايا المعلقة ضد الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بالنواحي القانونية والتنظيمية والتي قد تؤدي (في حالة نجاحها) الى التزامات لايمكن للوحدة الاقتصادية تحملها او الوفاء بها.
٣. التغييرات في الانظمة او القواعد او سياسات الدولة والتي يمكن ان تؤثر بشكل سلبي على اداء الوحدة الاقتصادية.
٤. الحالات الناتجة عن قصور الوحدة الاقتصادية عن عدم التامين على الكوارث.

أن الوحدة الاقتصادية التي تقوم بالتحضير لإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير التقارير الدولية يفترض أن تستمر في البقاء، وإذا ظهرت بوادر مهمة تتصل بعدم قدرتها على الاستمرار فإنها تصبح ملزمة بالإفصاح عن ذلك .وأنه عندما ترى الإدارة بأن الوحدة الاقتصادية أصبحت عاجزة عن الاستمرار، فإن القوائم المالية لا يمكن إعدادها على أساس الاستمرارية وضرورة الإفصاح عن ذلك وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١) الخاص بالعرض القوائم المالية (مصطفى، ٢٠٠٧: ١٥).

مسؤولية المدقق عن تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار:

ينص المعيار الدولي للتدقيق رقم (750) في فقرته السادسة، أن مسؤولية المدقق تتلخص في الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية في إعداد وعرض البيانات المالية، واستنتاج إذا ما كان هناك شك جوهري حول قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار حتى ولو لم يشمل إطار إعداد القوائم المالية على متطلب صريح لقيام الإدارة بعمل تقييم لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار، كما اشارة المعيار بوضوح أن المدقق يتحمل مسؤولية تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار وتأثير ذلك على تقرير المدقق (Ishak, 2016: 36)، ان الرأي الفني الذي يسجله مدقق الحسابات في التقرير يؤدي إلى زيادة الاعتمادية على القوائم المالية ولكن ذلك الرأي لا يشكل ضمانًا فيما يتعلق باستمرارية الشركة في المستقبل (Mareque & others, 2017: 156)، كما يشير المعيار إلى أنه قد تكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية يمكن أن تؤدي إلى توقف نشاط الوحدة الاقتصادية أو فشلها ولا يستطيع المدقق بأن يتنبأ بها على الرغم من بذله العناية المهنية اللازمة، وعليه فإنه لا يمكن اعتبار عدم وجود إشارة إلى شكوك حول استمرارية المؤسسة في تقرير المدقق على أنه ضمانة حول قدرة المؤسسة على الاستمرارية. إن أي شك للمدقق بعدم إمكانية الوحدة الاقتصادية التي يقوم بتدقيقها على الاستمرار وتعرضها للفشل المالي والإفلاس في المستقبل القريب ولا يظهر ذلك في القوائم المالية، يعني أن القيم الواردة في القوائم المالية بعيدة كل البعد عن العدالة. ولذلك، فإنه يتوجب على

المدقق عند التخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق وعند تقييم النتائج أن يكون يقظا لإمكانية عدم ملاءمة فرض الاستمرارية في الوحدة الاقتصادية، حيث أنه إذا كان لديه شك في عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على مواصلة الاستمرار وتعرضها للفشل المالي، فإنه يجب أن يجمع الأدلة الكافية والمناسبة لتأكيد أو تبديد ذلك الشك ولمدة لا تزيد عن سنة مالية واحدة من تاريخ الميزانيــة (شريقي، ٢٠١٦: ٢٣٤).

ومن الجدير بالذكر ان مسؤولية المدقق الخارجي في قياس امكانية الوحدة الاقتصادية على الاستمرار يرتبط والى حد بعيد بمدى بذله للعناية المهنية، حيث اذا بذل المدقق الخارجي العناية المهنية الكافية وكان رايه ايجابياً فيما يتعلق بفرض الاستمرارية، وبعد ذلك اتضح ان الوحدة الاقتصادية غير قادرة على الاستمرار فان المدقق غير مسؤول عن ذلك مادامت المؤشرات لم تبين خلاف ذلك خلال عملية التدقيق، ولكن يعتبر المدقق الخارجي مسؤولاً في حالة وجود مؤشرات واضحة خلال عملية التدقيق بان الوحدة الاقتصادية غير قادرة على الاستمرار ورغم ذلك لم يذكر المدقق اي ملاحظة عن ذلك في تقريره اي انه يعتبر مقصراً لعدم بذل العناية المهنية اللازمةِ (المومني وشويات، ٢٠٠٨: ١٤٤).

ولقد اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC معيار التدقيق رقم (520) بشأن الفحص التحليلي، ألزم فيه مراقبي الحسابات بالقيام بالإجراءات أو الاختبارات في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق لتفهم أعمال الوحدة الاقتصادية وتحديد مجالات المخاطرة المتوقعة وبيان نواحي التطور في أعمالها (فقرة 8 و 9) ومن المؤكد فان عدم القدرة على الاستمرار في مزاولة الوحدة الاقتصادية لنشاطها في المستقبل المنظور هو أهم مجالات المخاطرة المتوقعة، كما أن تفهم أعمال الشركة وتطورها يتضمن أيضا ضرورة تتبع مسارات هذه الأعمال في المستقبل المنظور واستمرارها وقد حدد المعيار في الفقرة (4-6) اجراءات الفحص التحليلي والمتضمنة المقارنات مع المعلومات في الفترات السابقة ومع النتائج المتوقعة في الموازنات التخطيطية، ومع المعلومات المقابلة في وحدات الاقتصادية الأخرى التي تعمل في نفس نوع النشاط، كما تتضمن أيضا دراسة النسب والعلاقات المالية وغير المالية وأوضح المعيار بأن اجراءات الفحص التحليلي يمكن أن تندرج من المقارنات البسيطة إلى استخدام النماذج الإحصائية المتطورة.

ومما تقدم يرى الباحث إلى إن الأدوات المناسبة للتنبؤ بعدم الاستمرارية أو الفشل المالي متوافرة لدى مدقق الحسابات في الفكر المحاسبي والممارسة المهنية لمحاسبة والتدقيق ويمكن لمدقق الاعتماد عليها عند تخطيط عملية التدقيق لتقييم مدى سلامة فرض الاستمرارية.

العوامل التي تؤثر على دور المدقق في تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار: ان المدقق له دور واضح في زيادة المصداقية في القوائم المالية من خلال اعطاء رأيه الفني المحايد بعد قيامه بالفحص وبذل العناية المهنية المعقولة، وتختلف قدرة المدقق على تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار باختلاف الحالة التي يدققها، ومدى الغموض الذي تحتويه القوائم المالية، ومدى وضوح المؤشرات التي تشير على صحة او عدم صحة فرض الاستمرارية هذا من جانب ومن جانب اخر هناك عوامل اخرى تؤثر على المدقق في تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في اعمالها ومن اهمها:(سرحان، ٢٠٠٧: ٦٨-٧٠)

١. مؤهلات المدقق: تعتبر مؤهلات المدقق من العوامل المهمة في التاثير على دوره في تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار، وبالإضافة الى المؤهلات العلمية التي يتطلبها القانون من مدقق

الحسابات فانه يجب ان يتمتع بالمؤهلات والخبرات العملية وان يكون المدقق مطلعاً على القوانين المختلفة التي لها علاقة بمهنة تدقيق وتشمل:

- قوانين الضرائب.
- قانون مهنة تدقيق الحسابات.
- قانون الوحدات الاقتصادية.
- قانون العمل.
- اية قوانين اخرى ذات صلة.

٢. بذل العناية المهنية اللازمة: ان قيام المدقق باجراءات التدقيق الكافية يقوي من دوره في تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار وفي نفس الوقت يعفيه من المسؤولية إذا تبين ان الوحدة الاقتصادية تتعرض لمشاكل تتعلق بقدرتها على الاستمرار، ولكن في حالة وجود مؤشرات تتعلق بالاستمرار مع تقصير من المدقق في بذل العناية المهنية اللازمة فانه يكون معرضاً للمساءلة عن ذلك التقصير، وكلما كانت العناية المهنية معقولة وكافية الى حد ما زادة احتمالات الكشف عن الضعف ان كان موجوداً.

٣. الاتعاب: ان الاتعاب التي يحصل عليها المدقق تعتبر من العوامل المهمة لتمكينه من القيام بالاجراءات التي تتعلق بتقييم صحة فرض الاستمرارية، لان هذا يتطلب اجراءات اشمل وأكثر تعقيداً تتعلق بالتحليل المالي وتوسيع نطاق الفحص وبالتالي زيادة الجهد والوقت المبذولين من قبله، وبالتالي الحاجة الى مساعدين اضافيين مما يزيد اعباء المدقق المالية، وإذا كان المطلوب القيام بذلك فان الاتعاب تلعب دورا مهماً في التاثير على دور المدقق في تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار.

٤. الإدارة.

٥. سرية المعلومات.

٦. كثرة وتعقيد اسباب افلاس الوحدة الاقتصادية.

المحور الثاني: النماذج الاحصائية الكمية لتنبؤ بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار

حددت معايير التدقيق الاجراءات الواجب اتباعها من قبل مدقق الحسابات عند تقيمه لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار واوجبت هذه المعايير ان يحتوي تقرير المدقق على الفقرات التي توضح مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في نشاطها وبشكل يمكن تكوين فكرة تحذيرية مبكرة عن احتمالات الفشل، وفي حالة عدم وجود المعلومات المغايرة يفترض وبحسب هذه المعايير بان الوحدة الاقتصادية قادرة على الاستمرار في مزاولة نشاطها في المستقبل (على الاقل سنة المالية الواحدة)، (الشيخ، ٢٠٠٨: ٧٩) ويعتبر التنبؤ المسبق بعدم امكانية الوحدة الاقتصادية على الاستمرار احد الامور المهمة لتجنب المخاطر التي يمكن ان تؤثر بشكل مهم على قدرة الوحدة الاقتصادية في المنافسة في السوق. وهو ما دفع بالكثير الى استخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية والافلاس بالاعتماد على المؤشرات التي يوفرها تقييم الاوضاع السابقة للوحدة الاقتصادية، وقياس مدى قدرتها على تطوير امكانيتها من خلال استخدام وتطويع النماذج الرياضية والكمية التي تساهم في المساعدة في الحكم على قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار من عدمه. ولقد تم خلال العقود الماضية تطوير عدد من النماذج التي تعتمد في اساسها على استخدام الاوزان الترجيحية لعدد من النسب المالية بغرض التنبؤ بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار، ويعتبر

دراسة كل من (Beaver, 1967) و (Altman, 1968) بمثابة حجر الاساس لعدد كبير من الدراسات والبحوث التي تم التقديم فيها لعدد من النماذج المتعلقة بالتنبؤ بالفشل المالي والتوقع بمدى امكانية استمرار الوحدة الاقتصادية من عدمه، وقد قام الباحث باختيار أنموذجين هما (أنموذج كيدا وأنموذج زيد سكور) لاعتقاد الباحث بانهما يعتبران من النماذج الاكثر شيوعا والاكثر قدرة على التنبؤ بفشل الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرار او عدمه، والتالي استعراض لهذين الأنموذجين:

أولاً. انموذج (Z-Score): قام الباحث Edward Altman في عام 1968 باجراء دراسة حول هذا الانموذج والتي تم فيها استخدام اسلوب التحليل المالي الخطي التمييزي ومتعدد المتغيرات في محاولة منه للتوصل الى افضل النسب المالية التي يمكن من خلالها التنبؤ بفشل الوحدة الاقتصادية وقد تم في هذه الدراسة اختيار عينة تضم 66 وحدة الاقتصادية من المشات الصناعية المدرجة في السوق المالي وقد تم تصنيف هذه الوحدات الاقتصادية الى نوعين: النوع الاول هو الوحدات الاقتصادية الفاشلة (33 وحدة الاقتصادية) والنوع الثاني هو الوحدات الاقتصادية غير الفاشلة (33 وحدة الاقتصادية)، مع ملاحظة انتماء هذين النوعين من الوحدات الاقتصادية الى نفس الصناعة وامتلاكها لنفس حجم الموجودات. وقد تم لاغراض التحليل استخدام اكثر من عشرين نسبة مالية ليتم تطبيقها على المعلومات المستخرجة من التقارير المالية لهذه الوحدات الاقتصادية خلال فترة سنتين ماليتين (1964-1965) وقد تم تصنيف هذه النسب الى خمس مجموعات تحت العناوين الرئيسية التالية: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب الرافعة المالية، نسب القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل و نسب او مؤشرات النشاط ليتم بعد هذه الخطوة اختيار خمسة نسب اساسية من المجاميع السابقة لاستخدامها كاساس للتنبؤ بالفشل المالي وقد توصلت الدراسة من خلال استخدام الانموذج الى نتائج عن دقتها ، حيث بلغت دقتها في العام الاول 94% و97% لوحدات الاقتصادية الفاشلة وغير الفاشلة خلال الفترة والذي تم قياسه باستخدام الصيغة التالية: (الزبيدي، ٢٠٠٠: ٣٠١)

$$Z = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 0.999X5$$

حيث ان:

Z = المعدل الموزون للنسب الخمسة

X1 = راس المال العامل/ مجموع الموجودات الملموسة

X2 = الارباح المحتجزة/ مجموع الموجودات الملموسة

X3 = الارباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الموجودات الملموسة

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات

X5 = صافي المبيعات/ مجموع الموجودات الملموسة

وكلما ارتفعت قيمة Z، فأنها تشير الى سلامة المركز المالي للوحدات الاقتصادية، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي، وللتميز بين الوحدات الاقتصادية الناجحة والوحدات الاقتصادية المتوقع ان يواجهها الاخفاق وعدم الاستمرار تم وضع المعايير التالية:

إذا كان قيمة Z تساوي 2.99 او أكبر فهي من وحدات الاقتصادية قادرة على الاستمرار.

إذا كان قيمة Z تساوي 1.81 او اقل فهي من وحدات الاقتصادية مهددة بخطر الفشل المالي.

إذا كان قيمة Z أكبر من 1.81 واقل من 2.99 يصعب اعطاء قرار حاسم بشأن تلك الوحدات الاقتصادية بالتالي تحتاج الى دراسة تفصيلية.

ولعل أكثر الصعوبات التي واجهت استخدام ذلك النموذج هي عدم امكانية تطبيق النموذج بصيغته الاصلية على الوحدات الاقتصادية غير المدرجة في السوق المالي، لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين لذا قام (Altman) في العام 1977 بتطوير نموذج Zeta (وهو ما يعرف بالجيل الثاني) لوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما ادت الدراسة الى تعديل معاملات التمييز، حسب الصيغة التالية: (شنون،٢٠١٢: ٢٤٥)

$$\mathbf{Z = 0.717X1 + 0.847X2 + 3.107X3 + 0.420X4 + 0.998X5}$$

حيث ان:

Z = المعدل الموزون لنسب الخمسة

X1 = راس المال العامل/ مجموع الموجودات الملموسة

X2 = الارباح المحتجزة/ مجموع الموجودات الملموسة

X3 = الارباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الموجودات الملموسة

X4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات

X5 = صافي المبيعات/ مجموع الموجودات الملموسة

إذا كانت قيمة Z تساوي 2.9 او أكبر فهي من الوحدات الاقتصادية القادرة على الاستمرار وغير معرضة لمخاطر الافلاس اما إذا كان قيمة Z تساوي 1.23 او اقل فهي من الوحدات الاقتصادية المهددة بخطر الفشل المالي.

لقد اعتمد الصيغة السابقة على عينة من وحدات الاقتصادية الصناعية، وان النماذج المناسبة لأوضاع تلك وحدات الاقتصادية قد تختلف عن وحدات الاقتصادية غير الصناعية، وبالفعل سجل نموذج Z ارصدة مختلفة لبعض وحدات الاقتصادية الخاصة ووحدات الاقتصادية غير الصناعية مما دفع الباحثين (Altman, Hartzell, Peck) في العام 1995 الى تبنى نموذج (Zeta) الخاص بالوحدات الاقتصادية غير الصناعية المحتمل، حيث ان معدل دوران الاصول في الوحدات الاقتصادية غير الصناعية اعلى منه في الوحدات الاقتصادية الصناعية ذات الكثافة الراسمالية واصبح معادلة حسب الصيغة التالية : (Manousaridis,2017: 13)

$$\mathbf{Z = 6.56X1 + 3.26X2 + 6.72X3 + 1.05X4}$$

حيث ان:

Z = المعدل الموزون لنسب الخمسة

X1 = راس المال العامل/ مجموع الموجودات الملموسة

X2 = الارباح المحتجزة/ مجموع الموجودات الملموسة

X3 = الارباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الموجودات الملموسة

X4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات

إذا كانت قيمة Z تساوي 2.6 او أكبر فهي من وحدات الاقتصادية قادرة على الاستمرار وغير معرضة لمخاطر الافلاس اما إذا كان قيمة Z تساوي 1.1 او اقل فهي من وحدات الاقتصادية مهددة بخطر الفشل المالي.

وتم استخدام الصيغة الاخيرة في البحث لكونها أكثر ملاءمة مع نشاط عينة البحث.

ثانياً. انموذج (Kida): يعتبر هذا الانموذج من الاساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، واعتمد النموذج على اسلوب التحليل التميزي المتعدد وهو مبني على خمس منغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية وفقا لمعادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب اهمية كل نسبة او مؤشر، ووصل دقة الانموذج الى 90% من خلال تطبيقها على 20 شركة ناجحة و20 شركة فاشلة لفترة من (1974-1975) من خلال المعادلة التالية (مطر، ٢٠١٠: ٨١):

$$\mathbf{Z = 1.042X1 + 0.42X2 + 0.461X3 + 0.463X4 + 0.271X5}$$

حيث ان:

Z= المعدل الموزون لنسب الخمسة

X1= الربح الصافي بعد الضريبة/ اجمالي الموجودات

X2= الاموال الخاصة (حقوق المساهمين)/ اجمالي المطلوبات

X3= النقدية/ مطلوبات المتداولة

X4= المبيعات/ اجمالي الموجودات

X5= النقدية/ اجمالي المطلوبات

اذا كانت النتائج ايجابية اي ان Z اكبر من 0.38 يعتبر مؤشر جيد لنجاح الوحدة الاقتصادية اما اذا كان Z اقل من 0.38 فان الوحدة الاقتصادية تواجه مشاكل جدية من المحتمل تواجه خطر الفشل المالي ومنه الافلاس (Alkhatib, 2011: 210).

المحور الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

أولاً. تطبيق انموذج (Z-Score) على عينة البحث:

الجدول (١): نتائج نسب انموذج (Z-Score) لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

	2012	2013	2014	2015
X1	$0.34 = \frac{358715184592}{1031799376040}$	$0.36 = \frac{388843127570}{1077019848758}$	$0.39 = \frac{416504716980}{1061321503545}$	$0.44 = \frac{449994871172}{1022533002343}$
X2	$0.087 = \frac{90065299320}{1031799376040}$	$0.117 = \frac{126430940381}{1077019848758}$	$0.06 = \frac{64160591040}{1061321503545}$	$0.104 = \frac{106536590281}{1022533002343}$
X3	$0.038 = \frac{40055712030}{1031799376040}$	$0.041 = \frac{44783107130}{1077019848758}$	$0.041 = \frac{44387824505}{1061321503545}$	$0.048 = \frac{49854116754}{1022533002343}$
X4	$0.48 = \frac{309065299320}{641734076720}$	$0.65 = \frac{426430940381}{650588908377}$	$0.77 = \frac{464160591040}{597160912505}$	$0.98 = \frac{506536590281}{515998412062}$

الجدول (٢): نتائج تطبيق معادلة (Z-Score) على مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

Z	= 6.56X1 + 3.26X2 + 6.72X3 + 1.05X4	
3.273	= 6.56×0.34 + 3.26×0.087 + 6.72×0.038 + 1.05×0.48	2012
3.701	= 6.56×0.36 + 3.26×0.117 + 6.72×0.041 + 1.05×0.65	2013
3.838	= 6.56×0.39 + 3.26×0.06 + 6.72×0.041 + 1.05×0.77	2014
4.577	= 6.56×0.44 + 3.26×0.104 + 6.72×0.048 + 1.05×0.98	2015

يوضح الجدول (٢) نتائج تطبيق انموذج (Z-Score) لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية لمدة (2012-2015) حيث ظهرت نتائج موجبة لقيمة Z وأكبر من 2.6 لجميع السنوات ووفق معطيات الجدول فان اعلى قيمة Zتحققت لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في السنة ٢٠١٥ حيث بلغ قيمة Z (4.577) اما أدنى قيمة Z تحققت لشركة كانت في سنة ٢٠١٢ بلغت (3.273)، وحسب النتائج التي تم التوصل اليها فان مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية يتصف بحالة امان من احتمالية الفشل وعدم الاستمرار

الجدول (٣): نتائج نسب انموذج (Z-Score) لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي

2015	2014	2013	2012	
$0.570=\frac{341601797000}{598450945000}$	$0.328=\frac{207743377000}{633262279000}$	$0.095=\frac{68171097000}{713366456000}$	$0.140=\frac{65840066000}{467868742000}$	X1
$0.138=\frac{82622898000}{598450945000}$	$0.140=\frac{88780245000}{633262279000}$	$0.099=\frac{70877952000}{713366456000}$	$0.106=\frac{50008337000}{467868742000}$	X2
$0.052=\frac{31597486000}{598450945000}$	$0.041=\frac{26331488000}{633262279000}$	$0.061=\frac{44138754000}{713366456000}$	$0.084=\frac{39488939000}{467868742000}$	X3
$1.598=\frac{374076855000}{234044720000}$	$1.187=\frac{343780245000}{289482034000}$	$0.841=\frac{325877952000}{387488504000}$	$0.746=\frac{200008337000}{267860405000}$	X4

الجدول (٤): نتائج تطبيق معادلة (Z-Score) على مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي

Z	= 6.56X1 + 3.26X2 + 6.72X3 + 1.05X4	
2.630	= 6.56×0.140 + 3.26×0.106 + 6.72×0.084 + 1.05×0.746	2012
2.238	= 6.56×0.095 + 3.26×0.099 + 6.72×0.061 + 1.05×0.841	2013
4.129	= 6.56×0.328 + 3.26×0.140 + 6.72×0.041 + 1.05×1.187	2014
6.216	= 6.56×0.57 + 3.26×0.138 + 6.72×0.052 + 1.05×1.598	2015

يوضح الجدول (٤) نتائج تطبيق انموذج (Z-Score) لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي لمدة (2012-2015) حيث ظهرت نتائج موجبة لقيمة Z وأكبر من 2.6 لجميع السنوات عدا السنة 2013 ووفق معطيات الجدول فان اعلى قيمة Z تحققت لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في السنة 2015 حيث بلغ قيمة Z (6.216) اما أدني قيمة Z تحققت لشركة كانت في سنة 2013 بلغت (2.238)، وحسب النتائج التي تم التوصل اليها فان مصرف جيهان الاستثمار والتمويل الاسلامي يتصف بحالة امان من احتمالية الفشل وعدم الاستمرار.

ثانياً. تطبيق انموذج (Kida) على عينة البحث:

الجدول (٥): نتائج نسب انموذج (Kida) لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

2015	2014	2013	2012	
$0.041 = \frac{42375999241}{1022533002343}$	$0.035 = \frac{37729650859}{1061321503545}$	$0.035 = \frac{38365641081}{1077019848758}$	$0.032 = \frac{34047355225}{1031799376040}$	X1
$0.981 = \frac{506536590281}{515998412062}$	$0.777 = \frac{464160591040}{597160912505}$	$0.655 = \frac{426430940381}{650588908377}$	$0.481 = \frac{309065299320}{641734076720}$	X2
$1.939 = \frac{848339193833}{437395314681}$	$1.596 = \frac{850177752546}{532537932647}$	$1.418 = \frac{851007364437}{600014788165}$	$1.484 = \frac{893924295245}{602283844388}$	X3
$0.077 = \frac{79636241862}{1022533002343}$	$0.074 = \frac{79521125465}{1061321503545}$	$0.061 = \frac{66310461869}{1077019848758}$	$0.062 = \frac{64745603862}{1031799376040}$	X4
$1.644 = \frac{848339193833}{515998412062}$	$1.423 = \frac{850177752546}{597160912505}$	$1.308 = \frac{851007364437}{650588908377}$	$1.392 = \frac{893924295245}{641734076720}$	X5

الجدول (٦): نتائج تطبيق معادلة (Kida) على مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

Z	= 1.042X1 + 0.42X2 + 0.461X3 + 0.463X4 + 0.271X5	
1.325	= 1.042×0.032+ 0.42×0.481 + 0.461×1.484 + 0.463×0.062 + 0.271×1.392	2012
1.347	= 1.042×0.035+ 0.42×0.655 + 0.461×1.418 + 0.463×0.061 + 0.271×1.308	2013
1.518	= 1.042×0.035+ 0.42×0.777 + 0.461×1.596 + 0.463×0.074 + 0.271×1.423	2014
1.829	= 1.042×0.041+ 0.42×0.981 + 0.461×1.939 + 0.463×0.077 + 0.271×1.644	2015

يوضح الجدول (٦) نتائج تطبيق انموذج كيدا لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للفترة (2012-2015) حيث ظهرت نتائج موجبة لقيمة Z وأكبر من 0.38 لجميع السنوات ووفق معطيات الجدول فان اعلى قيمة Z تحققت لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في السنة 2015 حيث بلغ قيمة Z (1.829) اما ادنى قيمة Z تحققت لشركة كانت في سنة 2012 بلغت (1.325)، وحسب النتائج التي تم التوصل اليها فان مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية تتمتع بمركز مالي قوي وبعيد كل البعد عن احتمالية الفشل وعدم الاستمرار.

الجدول (٧): نتائج نسب انموذج (Kida) لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي

2015	2014	2013	2012	
$0.044 = \frac{26857864000}{608121629000}$	$0.035 = \frac{22381765000}{633262279000}$	$0.052 = \frac{37517941000}{713366456000}$	$0.071 = \frac{33565598000}{467868742000}$	X1
$1.459 = \frac{341601797000}{234044720000}$	$0.717 = \frac{207743377000}{289482034000}$	$0.175 = \frac{68171097000}{387488504000}$	$0.245 = \frac{65840066000}{267860405000}$	X2
$1.071 = \frac{231337176000}{215916430000}$	$0.893 = \frac{229876018000}{257415209000}$	$1.031 = \frac{366383202000}{355034401000}$	$1.052 = \frac{249895837000}{237417847000}$	X3
$0.081 = \frac{49408920000}{608121629000}$	$0.080 = \frac{51074636000}{633262279000}$	$0.091 = \frac{65228936000}{713366456000}$	$0.129 = \frac{60642403000}{467868742000}$	X4
$0.988 = \frac{231337176000}{234044720000}$	$0.794 = \frac{229876018000}{289482034000}$	$0.945 = \frac{366383202000}{387488504000}$	$0.932 = \frac{249895837000}{267860405000}$	X5

الجدول (٨): نتائج تطبيق معادلة (Kida) على مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي

Z	= 1.042X1 + 0.42X2 + 0.461X3 + 0.463X4 + 0.271X5	
0.974	= 1.042×0.071+ 0.42×0.245 + 0.461×1.052 + 0.463×0.129 + 0.271×0.932	2012
0.901	= 1.042×0.052+ 0.42X0.175 + 0.461×1.031 + 0.463×0.091 + 0.271×0.945	2013
1.001	= 1.042×0.035+ 0.42×0.717 + 0.461×0.893+ 0.463×0.080 + 0.271×0.794	2014
1.457	= 1.042×0.044+ 0.42×1.459+ 0.461×1.071+ 0.463×0.081 + 0.271×0.988	2015

يوضح الجدول اعلاه نتائج تطبيق انموذج كيدا لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي لسنوات (2012-2015) حيث ظهرت نتائج موجبة لقيمة Z واكبر من 0.38 لجميع السنوات ووفق معطيات الجدول فان اعلى قيمة Z تحققت لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في السنة 2015 حيث بلغ قيمة Z (1.457) اما ادنى قيمة Z تحققت لشركة كانت في سنة 2013بلغت (0.901)، وحسب النتائج التي تم التوصل اليها فان مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي يتمتع بمركز مالي قوي وبعيد كل البعد عن احتمالية الفشل وعدم الاستمرار.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: على ضوء ما تم طرحه في الجانب النظري والتطبيقي للبحث توصل الباحث الى مجموعة الاستنتاجات التالية:

١. يمكن استخدام أنموذجي (Kida & Z-Score) من قبل المدقق للتاكد من استمرارية الوحدة الاقتصادية او عدمه حيث يمكن الاعتماد على مخرجات الأنموذجين في تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية

٢. ان التحقق من استمرارية الوحدة الاقتصادية او عدمه من قبل المدقق أمر ضروري نص عليه معيار التدقيق الدولي (570) لتجنب المخاطر المالية حيث حدد هذا المعيار الاجراءات الواجب اتباعها من طرف المدقق عند تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في إطار بذل العناية المهنية اللازمة، وأن اساليب التحليل التمييزي من أكثر الأساليب الإحصائية المستخدمة والموثوقة في هذا المجال.

٣. يمكن اعتبار أنموذجي (Kida & Z-Score) ضمن المؤشرات المالية التي تعزز تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) والتي تساعد مدقق الحسابات على اكتشاف حالات الشك حول إمكانية استمرار نشاط الوحدة الاقتصادية. حيث نص المعيار على امكانية استخدام اية مؤشرات مالية او غير مالية لبناء وتكوين راي سليم حول استمرارية او عدم استمرارية الوحدات الاقتصادية

ثانياً. التوصيات: في ضوء الاستنتاجات السابقة يوصي الباحث بمجموعة التوصيات التالية:

١. ضرورة استخدام أنموذجي (Kida & Z-Score) من قبل المدقق لتقييم مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في نشاطها باعتبارهما من الادوات الفاعلة والتي تتصف بالدقة والسهولة اضافة الى مساهمتها في تسهيل تطبيق معيار التدقيق الدولي (570) المتعلق باستمرار الوحدة الاقتصادية.

٢. ضرورة توجيه المدققين من قبل السلطات الرقابية والنقابة المحاسبين والمدققين في اقليم كوردستان العراق الى ضرورة استخدام النماذج الاحصائية الكمية لتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار.

٣. ضرورة فتح الدورات التدريبية للمدققين من قبل السلطات الرقابية ونقابة المحاسبين والمدققين في اقليم كوردستان العراق للتعرف على تلك النماذج وكيفية تطبيقها واستخدامها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. القوائم المالية لمصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي لسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥) المنشورة في سوق الاوراق المالية العراقية.

٢. القوائم المالية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية لسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥) المنشورة في سوق الاوراق المالية العراقية.

٣. الزبيدي، حمزة محمود، (٢٠٠٠)، التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

٤. الشيخ، فهمي مصطفى، (٢٠٠٨)، التحليل المالي الطبعة الاولى، Financial Inc، رام الله، فلسطين.

٥. المومني، منذر وشويات، زياد، (٢٠٠٨)، قدرة المدقِّق على اكتشاف مؤشرات الشَّك باستمرارية العملاء مجلة المنارة، العدد (١)، المجلد (١٤).

٦. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (٢٠١٢)، دليل استخدام معايير التدقيق الدولية، المجلد الاول، المفاهيم الاساسية، الطبعة الثالثة، أردن.

٧. سرحان، عاهدعيد، (٢٠٠٧)، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى وحدات الاقتصادية المساهمة العامة في فلسطين رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل مقدمة الى كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٨. شريقي، عمر، (٢٠١٦)، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 750 الوحدة الاقتصادية المستمرة والتشريع الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (١٩).

٩. شنون، شعيب، (٢٠١٢)، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

١٠. مصطفى، عقاري، (٢٠٠٧)، المعيار المحاسبي الدولي (1) عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد (١).

١١. مطر، جهاد حمدي إسماعيل، (٢٠١٠)، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر الوحدات الاقتصادية المصرفية العامة في فلسطين: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل مقدمة الى كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Alkhatib, Khalid, (2011), Predicting Corporate Bankruptcy of Jordanian Listed Companies: Using Altman and Kida Models, International Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 3.
2. IFAC, (2010), International standard on auditing 570 « Going concern », (Accessed on December 2014).

3. International Auditing and Assurance Standards Board, (2017), Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements.
4. Ishak, Suhaimi, (2016), Going-concern Audit Report: The Role of Audit Committee, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 6 Special Issue (S6).
5. Manousaridis, Charalampos-Orestis,:(2017), Z-Altman's model effectiveness in bank failure prediction -The case of European banks, Master thesis in Finance, School of Economics and Management, Lund University.
6. Mareque, Mercedes, Corrales, Francisco López and Pedrosa, Aurea,:(2017), Audit reporting for going concern in Spain duringthe global financial crisis,Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Vol. 30, No . 1
7. Socol, Adela, (2010), Significant Doubt about the Going Concern Assumption in Audit, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol. 12, No. 1.